مجلة الإحياء، المجلد: 20، العدد: 26، سبتمبر 2020، ص - ص: 1011 – 1032
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

الأرشيف القضائي في الجزائر: بين الواقع والأفاق
Judicial Archives in Algeria: Between Reality and Prospects

د. قداري سماح
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية المركز الجامعي سي الحواس- بريكة
samahkeddari@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/26 تاريخ القبول: 2020/09/02

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساعي وزارة العدل لتسيير وتنظيم الأرشيف القضائي وفقا لتشريعات تنظيمية جديدة تتماشى والوضع الجديد الذي يعيشه العالم من تطور تكنولوجي وتقني في كل المجالات، خاصة وان وزارة العدل الجزائرية قد انتهجت نهج عصرنة القطاع، وتبنيها لنظام آلي جديد للتسيير الالكتروني للعمل القضائي والإداري " SGDJ" بكل المحاكم والمجالس القضائية، وهذا باعتبار الأرشيف القضائي من أهم أنواع الأرشيف، لما تتميز به وثائقه من أهمية وسرية بالنسبة للدولة والأفراد، مما يستلزم ضرورة الاهتمام به ووضع استراتيجيات وآليات خاصة لحمايته والحفاظ عليه، وهذا ما يجعل وزارة العدل الجزائرية تسعى إلى إيجاد حلول علمية لذلك، خاصة بعد الحالة التي هو عليها في معظم الجهات القضائية عبر التراب الوطني جراء تراكم الأرصدة وتزايد أعدادها بصورة هائلة. ولإتمام هذه الدراسة الرامية إلى نقل واقع الأرشيف القضائي ببعض المحاكم الجزائرية، وإجراءات وتدابير وزارة العدل لتسييره وتنظيمه، اعتمدت الباحثة المنهج الوثائقي لأنه الأنسب لجمع المعلومات من الدراسات السابقة وتحليلها، لتنتهي الدراسة بمجموعة من المقترحات والنتائج التي تصب في مجملها حول أن واقع الأرشيف القضائي في المحاكم الجزائرية حالته مزرية إلا أن وزارة

العدل تسعى إلى إيجاد حلول وسبل جديدة لتسييره وتنظيمه بالتحضير لإطلاق تطبيقة جديدة خاصة بتسيير الأرشيف القضائي.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف القضائي؛ وزارة العدل الجزائرية؛ قطاع العدالة؛ GED؛ SGDJ.

Abstract:

Through this study, We aim to shed light on the efforts of the Ministry of Justice to conduct and organize judicial archives according to the new regulatory legislation, in the new situation, in which the world experiences technological and technical development in all areas. In the case of the Ministry of Justice, the Algerian approach has pursued the modernization of the sector, and the adoption of a system to a new propulsion mail to the work of the judicial and administrative "SGDJ" in all courts and councils. This constitutes the judicial archives of the most important types of archive: this is characterized by its high confidentiality documentation of the State and individuals - necessitating the need for attention and the development of strategies and mechanisms especially to protect and preserve it. This is what made the Algerian Ministry of Justice seek to find scientific solutions to it, especially after the case is in most judicial authorities across the national territory, due to the accumulation of stocks and their increasing numbers. To complete this study, we aimed to transfer the reality of archives judicial some of the Algerian courts, procedures and measures of the Ministry of Justice to run it and its organization, the researcher adopted a documentary approach because it is best suited to collect information from previous studies and analysis, the study concludes with a set of proposals and results that are in their entirety on the reality of the archives judicial courts Algeria's miserable condition, but the Justice Department is seeking to find solutions and new ways to run it and the organization is preparing to launch a new Emperical especially the conduct of the judicial archives.

Key words: Judicial Archives; Algerian Ministry of Justice, Justice Sector; GED; SGDJ

مقدّمة:

ارتبط ظهور الوثائق الأرشيفية القديمة أشد الارتباط بمعرفة الإنسان للكتابة وأدواتها وموادها، فقد عرف تسجيل الحقوق بين الأفراد من قبل بعضهم البعض وحقوق الدولة من قبل رعاياها منذ انتظام الإنسان في مجتمعات مستقرة تحكمها أعراف وقوانين تحمي هذه الحقوق.

وكانت أغلب الوثائق الأرشيفية في البداية لا تخرج عن كونها صكوك للملكية وضمانات للامتيازات، فلم تكن ذات قيمة علمية بل كانت ذات نفع عملي يعتد بها في إحقاق حقوق الملوك والأفراد في حالة نشوب نزاعات على الملكية، من هنا يتبين لنا قيمة و أهمية الوثيقة الأرشيفية منذ العصور القديمة، فكيف بالآن و نحن نعيش في عالم كثرت فيه القضايا، النزاعات و الحروب الأمر الذي يستدعي الحفاظ على هذه الوثيقة للرجوع إليها في وقت الحاجة، فهي ضمان لحقوق وحريات الأشخاص والهيئات والدول والعالم بأكمله، فالدولة دون أرشيف هي دولة ضائعة، لأنه يعبر عن ماضيها ،حاضرها ومستقبلها.

يعتبر قطاع العدالة هو من أهم القطاعات في الدولة، ومن بين أكثر الهيئات التي تحوي على كم هائل من الوثائق والملفات الأرشيفية التي تستند عليها في قضاياها وفي حل المشاكل والنزاعات بين الأطراف المختلفة.

كل هذه الأهمية التي يكتسبها الأرشيف القضائي تشكل تحديا أمام وزارة العدل الجزائرية في إيجاد حلول سريعة وجذرية للحفاظ عليه والحد من مشاكله خاصة مشكلة تراكم الوثائق وصعوبة معالجتها وتسييرها، وفي هذا الإطار وضمن مشروع عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، تسعى الوزارة الوصية إلى إيجاد تدابير لتحسين وضع الأرشيف القضائي بمختلف الجهات القضائية اعتمادا على التكنولوجيات والتقنيات الجديدة وهي رقمنة وثائق الأرشيف القضائي، واستحداث تطبيقة الكترونية خاصة بتسيير الأرشيف القضائي.

1- إشكالية الدراسة: تعطى الوثيقة الأرشيفية أهمية بالغة لما تحمله من معلومات قيّمة وهامة، كذلك لما توصف به من أصالة وموثوقية، حيث أنها تحمل معلومات لا يمكن إيجادها في وثائق أخرى، فهي الأصل ويمكن العودة

إليها والاستشهاد بها والاعتماد عليها في كل الأحيان، كما تختلف أهمية هذا النوع من الوثائق حسب الجهة المنتجة لها وحسب موضوعها، ومن بين أهم الجهات المنتجة لأرشيف هام عبر العالم هي قطاع العدالة، ففي الجزائر مثلا تتمتع المحاكم والمجالس القضائية بامتلاكها لأرشيف قضائي يعود لمئات السنين حيث يعتبر من أهم أنواع الأرشيف بالجزائر، كونه يتعلق مباشرة بحقوق الأفراد وقضاياهم التي قد تمتد جذورها لسنين طويلة، وقد يرجع إليها في أي وقت ولأي سبب.

ولهذا جاءت هذه الدراسة للتأكيد على ضرورة الاهتمام بمصالح الأرشيف القضائي من خلال رقمنة هذا الرصيد الأرشيفي الهام وخاصة التاريخي منه على أن تكون البداية بالقرارات وأصول الأحكام وذلك لهدفين أساسين هما :

- الحفظ الجيد للوثائق وضمان عدم ضياعها.
- خدمة المواطن بشكل أسرع وأكثر فاعلية.

لكن هل وجود أرشيف قضائي داخل المحاكم يعني بالضرورة أنه يحض بمكانة تليق به؟وهل هو معالج و مسير بطريقة ناجعة من طرف المسؤولين عنه لضمان حمايته من كل أنواع التلف؟ هذا ما جعلنا نتطرق إلى هذا الموضوع منطلقين من التساؤل التالي: **ما واقع الأرشيف القضائي بمختلف الجهات القضائية الجزائرية، وما هي التدابير المتخذة من طرف وزارة العدل لتنظيم وتسيير الأرشيف القضائي؟** وذلك رغبة منا في تسليط الضوء على واقع وحالة احد أنواع المصالح الأرشيفية بالجزائر، وتبيين مدى أهمية الوثائق الموجودة على مستوى هذه المصالح والتي تستوجب الاهتمام بها أكثر .

حيث تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من **التساؤلات الفرعية** للدراسة وهي:

1- هل يلق الأرشيف القضائي الجزائري الاهتمام الكافي من طرف الجهات المسؤولة ؟

2- ما هي كفاءات ومؤهلات العناصر البشرية الموظفة في مصالح الأرشيف القضائي بالمحاكم الجزائرية؟

3- ما هي الاجتهادات القانونية من مراسيم وقوانين، والتي أصدرتها الدولة في مجال الأرشيف القضائي؟

2- أهمية الدراسة: باعتبار الأرشيف ذاكرة الأمة، على كل الشعوب ايلائه اهتماما كبيرا لما يحويه من تاريخ وحقائق وحقوق... والأرشيف القضائي كغيره من الأرشيفات الأخرى يتميز ببعض المميزات وهو انه رصيد أرشيفي يحوي حقوق الناس وقضاياهم بمختلف أنواعها شخصية، عقارية، جزائية... وهذا ما يكسبه أهمية كبيرة في العودة إليه للفصل في قضايا قد تمتد أصولها إلى سنوات طويلة مضت. فإصدار الحكم والفصل فيها لا يكون إلا بناءا على ما جاء في أحكام سابقة تمد لها بصلة ما، ومن هنا تستمد دراستنا أهميتها من خلال تبيين واقع هذا الأرشيف الحساس والوقوف على مشاكله والحلول التي أوجدتها وزارة العدل لحفظه ومعالجته وتسييره، إضافة إلى اقتراح بعض الحلول التي نرى أنها قد تساهم في تحسين حال الأرشيف القضائي بالجزائر وتحقق الاستفادة المثلى منه والحفاظ عليه من الضياع، لان ضياعه يعني ضياع حقوق الأفراد.

3- أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الأرشيف القضائي الجزائري محاولين إبراز حالته ومشاكله، قصد محاولة إيجاد حلول لها وكذلك من اجل لفت انتباه الجهات المسؤولة إلى أهمية الأرشيف القضائي، وبضرورة ايلائه الاهتمام الكافي وتوفير كل الشروط التي تضمن بقائه في حالة جيدة، لضمان دوام الاستفادة منه حتى لا تضيع حقوق الناس فهم بأمس الحاجة إليها.

4- أسباب ودوافع اختيار الموضوع: لاختيارنا موضوع الأرشيف القضائي عدة أسباب أهمها:

4-1/ دوافع موضوعية: أهمية موضوع الأرشيف القضائي هي أهم سبب موضوعي دفعنا لاختيار هذا الموضوع، إضافة إلى قلة الدراسات الخاصة بموضوع الأرشيف القضائي خاصة في الجزائر.

4-2/ دوافع ذاتية: من بين الأسباب الذاتية هي أن الباحثة سبق لها وان عملت كوثائقية أمينة محفوظات محلل بإحدى المحاكم الجزائرية، وهي على

دراية تامة بواقع الأرشيف القضائي بها، إضافة إلى الرغبة الشخصية في إفادة الزملاء من تخصص علم المكتبات والتوثيق العاملين في مصالح الأرشيف التابعة للمحاكم والمجالس القضائية عبر التراب الوطني، ودعوة المسؤولين والقائمين على قطاع العدالة والأرشيف عامة للاهتمام بتحسين أوضاع الأرشيف القضائي والعاملين به.

5- منهج الدراسة وأدواتها: تعتمد الدراسة على المنهج الوثائقي من خلال جمع مجموعة من الأدبيات والمراجع النظرية حول موضوع الأرشيف عامة والأرشيف القضائي خاصة المتوفرة على شبكة الانترنت وذلك لقلة الدراسات حول موضوع الأرشيف القضائي، كما تم الاعتماد لإتمام هذه الدراسة على معلوماتنا الشخصية والملاحظة بالمشاركة بحكم عملنا في السابق في مجال الأرشيف القضائي وإمكانية تقديم تحليل دقيق حول واقع الأرشيف القضائي بالمحاكم الجزائرية خاصة.

6- الدراسات السابقة: يعتبر موضوع الأرشيف القضائي بالجزائر من بين المواضيع التي لم تحض بالاهتمام من طرف الباحثين في مجال الأرشيف، وقد يعود السبب إلى التحفظ الكبير الذي تتسم به الجهات القضائية الجزائرية وصعوبة إجراء دراسات أكاديمية حولها، والتي يتم رفضها ومنع الباحثين في الكثير من الأحيان من إجراء دراسات حول أي موضوع متعلق بوزارة العدل او مختلف الجهات القضائية.

إلا أن هذه الظروف لم تمنع الباحثين الجزائريين في مختلف التخصصات من إجراء بعض الدراسات حول قطاع العدالة من مختلف نواحي العمل القضائي، وهذه البعض منها:

دراسة بعنوان: "التجربة الجزائرية في مجال تسيير الأرشيف القضائي"[1]:

يهدف الباحث من خلال دراسته إلى التطرق لواقع الأرشيف القضائي، ومختلف التدابير المتخذة من طرف وزارة العدل للمحافظة عليه ومعالجته، إضافة إلى التعرف على أهم النصوص القانونية المسيرة للأرشيف القضائي بالجزائر، ولدراسة الموضوع اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، اعتمادا على أداة الملاحظة لاستخلاص مختلف الآراء وتحليلها، إضافة إلى

بعض المقابلات والزيارات الميدانية لبعض الجهات القضائية بالجزائر، ليخلص الباحث في نهاية دراسته إلى مجموعة من النتائج تصب مجملها إلى ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية المسيرة للأرشيف القضائي المعتمدة حاليا ومحاولة تحيينها وتعديلها بما يتوافق والتطورات الجديدة في مجال الأرشيف القضائي وخاصة التكنولوجية منها.

دراسة بعنوان: "تسيير الأرشيف القضائي: مجلس قضاء مستغانم نموذجا"[2]

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعريف بالنظام القضائي الجزائري، والمساهمة في لفت انتباه المسؤولين إلى أهمية النص القانوني في الحفاظ على الأرشيف، إضافة إلى التعريف بالإجراءات العلمية والإدارية المطبقة في مصلحة الأرشيف التابعة لقطاع العدالة خاصة الحفظ، ولإتمام هذه الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى أداة الملاحظة والمسح المكتبي بالاطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع..لتتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن النصوص التنظيمية المتعلقة بالأرشيف القضائي قليلة جدا بالمقارنة مع النصوص التنظيمية في مجال الأرشيف الإداري، ناهيك عن عدم العمل بها داخل المصالح المختصة بتسيير هذا النوع من الأرشيف داخل المحلات المخصصة لها.

دراسة بعنوان: "دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية- قطاع العدالة نموذجا-"[3]

تهدف الباحثتين من خلال هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم واضح وشامل للإدارة الالكترونية والخدمة العمومية المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة، وذلك من خلال التركيز على واقع الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة بالجزائر واهم انجازات القطاع في إطار مشروع عصرنة قطاع العدالة، إضافة إلى التطرق إلى نظام رقمنة الأرشيف القضائي والذي يهدف إلى تحسين ظروف حفظ وتسيير الأرشيف القضائي اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة، لتختم الدراسة في خاتمتها بمجموعة من التوصيات والتي اعتبرتها الباحثتين مطالب يجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق إدارة الكترونية سليمة أهمها حل

مشكلات التسيير والتنظيم الإداري التقليدي قبل تبني التحول الالكتروني، إضافة إلى توفير كل المتطلبات البشرية والمادية اللازمة لهذا التحول .

مفهوم الأرشيف القضائي:

الأرشيف القضائي هو "واحد من ضمن أنواع وأقسام الأرشيف الهامة جدا والشهيرة ويكون الأرشيف في تلك الحالة هو المكان الذي يضم العديد من الوثائق التي تخص وزارة العدل وأيضا الوثائق الهامة التي تخص المحاكم، بعض الهيئات التشريعية، القضائية، كذلك بعض الأنظمة والقوانين وكل ما يتعلق بالمحاكم الخاصة ورجال القانون والقضاة"[4].

كما يعرف على انه "مجموع الوثائق المنتجة والمستلمة من طرف المجالس والمحاكم في إطار تأدية مهامها ونشاطها اليومي، حيث تشكل هذه الوثائق في مجموعها رصيدا أرشيفيا عموميا من جهة ومن جهة أخرى يمثل ذاكرة تاريخية للجهاز القضائي والمجتمع"[5].

كما يعرف في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي الخاص بكيفيات تسيير الأرشيف القضائي وحفظه على انه " **يتكون الأرشيف القضائي من مجموع الوثائق التي أنتجتها المصالح القضائية أو استلمتها في إطار ممارسة أعمالها**"[6].

فالأرشيف القضائي إذن هو "تلك الوثائق والملفات المحفوظة في مصالح الأرشيف بقطاع العدالة والتي تتضمن أحكاما، ملفات ووثائق مختلفة، التي أنتجتها المصالح القضائية أو استلمتها، أو سلمها أي شخص طبيعيا كان أو معنويا أو أية هيئة أو مصلحة إلى قطاع العدالة في إطار ممارسة أعمالها، وهي تحفظ بها قصد الرجوع إليها عند الحاجة لاستعمالها كحجة وبرهان في الدفاع وإثبات الحقوق والفصل في العديد من القضايا المختلفة"

7- الأرشيف القضائي في ظل التشريع الجزائري: تعتبر النصوص التشريعية والقانونية الخاصة بالأرشيف القضائي في الجزائر قليلة جدا مقارنة بأهميته والحاجة إلى توفرها، لتحقيق تسييره وتنظيمه وفقا لطرق قانونية وعلمية تضمن الحفاظ عليه وعدم ضياعه. ومن بين هذه النصوص نذكر ما يلي:

- الأمر رقم 65-278 المؤرخ في 1965/11/16[7] والمراسيم التطبيقية لهذا الأمر. حيث ألزم كتاب الضبط من خلال هاته النصوص بحفظ الملفات وترتيبها، وكذا ما يترتب عن الإجراءات المتخذة على مستوى مكاتبهم على أساس قانوني الإجراءات المدنية والجزائية.

- المرسوم رقم 66-171 المؤرخ في 1966/06/08[8] المتضمن نقل الوثائق من جهة قضائية إلى أخرى. حيث ينص هذا المرسوم على أن أصول الأحكام والأرشيف الخاصة بالمحاكم الإدارية الموجودة قبل 1966 يتم حفظها مؤقتا على مستوى مقر ولايات هاته الجهات. كما أن كل الأصول والقرارات الموجودة على مستوى مختلف الجهات القضائية قبل 15 جوان 1966 يتم ترتيبها على مستوى مكاتب الضبط بالجهات القضائية، كما يمكن لمسؤولي كتاب الضبط تسليم نسخ من الأصول المودعة لديهم.

- الأمر رقم 70-91 المؤرخ في 1970/12/15[9] المتضمن تنظيم الوثائق التوثيقية، فهو يلزم الموثقين بحفظ مختلف الوثائق الناتجة عن أعمالهم على مستوى مكاتب التوثيق.

- الأمر رقم 71-36 المؤرخ في 1971/06/03[10] المتضمن إقامة مركز الأرشيف الوطني، والذي يضم كل الوثائق بمختلف أنواعها والجهات المنتجة لها ومن بينها الوثائق القضائية.

- المنشور الرئاسي الصادر في 1971/11/07 المتعلق بتسيير الأرشيف وكذلك تعيين مسؤول على الأرشيف يكلفون بترتيب الوثائق حسب قدمها (الأرشيف الحي، الأرشيف الجاري أو الوسيط، الأرشيف التاريخي)

- الأمر رقم 72-20 المؤرخ في 1972/12/10[11] المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة التربية، فهو يلزم كاتب الضبط لدى مؤسسة السجون بحفظ الوثائق الخاصة بإدارة السجون تحت مسؤولية مدير المؤسسة.

- المرسوم رقم 77-67 المؤرخ في 1977/03/20[12] المتعلق بالأرشيف الوطني والذي ينضم إيداع الأرشيف بالمستودع الوطني والولائي والبلدي مهما كان نوع الوثائق قضائية أم إدارية.

- القانون 88-09 المؤرخ في 1988/01/26 [13] المتعلق بالأرشيف الوطني، حيث جاء في مادته 7 أن كل الهيئات ملزمة بفرز وإعادة الوثائق للأرشيف. أما المادة 8 فتحدد كيفية إتلاف الوثائق ومدة حفظها.

- مرسوم تنفيذي رقم 96-168[14] مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1416 الموافق 13 مايو سنة 1996، يحدد كيفيات تسيير الأرشيف القضائي وحفظه، يتضمن المواد التالية:

المادة الأولى : يحدد هذا المرسوم قواعد حفظ الأرشيف القضائي وكيفيات إيداع بعض الوثائق القضائية لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني، ويضبط القواعد التي يتم بمقتضاها إتلافها عند انقضاء مدة استعمالها أو حفظها.

المادة الثانية: يتكون الأرشيف القضائي من مجموع الوثائق التي أنتجتها المصالح القضائية أو استلمتها في إطار ممارسة أعمالها.

المادة الثالثة: يحدد وزير العدل السلطة الوصية على المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني بقرار طبيعة الوثائق المذكورة في المادة 2 أعلاه، و مدة حفظها عند الجهات القضائية و آجال إيداعها لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

المادة الرابعة: في حالة إتلاف وثيقة ما حسب مفهوم المادة 3 أعلاه، تحفظ نسخة منها لدى الجهة القضائية المعنية .

المادة الخامسة: مسؤولوا كتابات ضبط الجهات القضائية مسؤولون عن :

- حفظ وثائق الأرشيف التابعة للجهات القضائية التي ينتمون إليها.
- التعرف على الوثائق وفرزها
- فرز الوثائق المطلوب إتلافها
- تنظيم عملية إيداع وثائق الأرشيف التي لا جدوى من استعمالها العادي لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 صفر عام 1419 الموافق 3 يونيو سنة 1998[15]، يحدد طبيعة الأرشيف القضائي و مدة حفظه لدى الجهات القضائية وآجال إتلافه أو إيداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف. ويتضمن المواد التالية:

المادة الأولى: عملا بأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 96-168 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1416 الموافق 13 مايو سنة 1996، يحدد هذا القرار طبيعة الوثائق التي أنجزتها المصالح القضائية أو سلمتها، في إطار ممارسة أعمالها، وكذا آجال حفظها على مستوى الجهات القضائية طبقا للجدولين "ا" و "ب" الملحقين بهذا القرار[16]*.

المادة الثانية: عند انقضاء مدة حفظ الوثائق كما هو محدد في الجدولين "أ" و"ب" الملحقين بهذا القرار ، تقوم اللجان المشار إليها في المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 96-168 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1416 الموافق 13 مايو سنة 1996 ، إما بإتلافها أو إيداعها لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

كل هذه القوانين والنصوص جاءت من فترة لأخرى من اجل تسيير سليم للأرشيف في مختلف الهيئات والتي يمكن تكييفها والعمل بها في الأرشيف القضائي. حيث يفتقر قطاع العدالة لنصوص تشريعية خاصة بالأرشيف القضائي دون سواه. إلا أنها غير محترمة ولا مطبقة في الواقع في مصالح الأرشيف على مستوى مختلف الجهات القضائية.

8- واقع الأرشيف القضائي بالمحاكم والمجالس القضائية: رغم الأهمية الكبيرة التي يكتسبها الأرشيف القضائي بالنسبة للجهات القضائية وكل الجهات المتعاملة معها من أشخاص طبيعيين أو معنويين، إلا انه لم يلق الاهتمام اللازم من طرف الجهات المسؤولة.

فمصالح الأرشيف بمختلف الجهات القضائية وخاصة المحاكم تعيش الكثير من المشاكل، كما أن حالة الرصيد بها غير مرضية تماما، فنجد الكثير من الوثائق المتوضعة على الأرضية دون أدنى شروط الحفظ، إضافة إلى ضيق المساحات المخصصة لمخازن الأرشيف والغير مهيئة ولا مجهزة بشروط حفظ الوثائق الأرشيفية.

فمن بين المشاكل والعراقيل التي تعيشها مصالح الأرشيف بالمحاكم الجزائرية نذكر:

- ✓ قلة الكادر البشري المتخصص إذ لم يفتح باب التوظيف لخريجي علم المكتبات والمعلومات للالتحاق برتبة وثائقي أمين محفوظات أو وثائقي آمين محفوظات محلل منذ 2011، أين تم توظيف حوالي 136[17] وثائقي أمين محفوظات عبر التراب الوطني، لكنه عدد غير كافي مقارنة بكثافة العمل القضائي وبالتالي الوثائق الناتجة عنه.
- ✓ نظرة المسؤولين المباشرين لمصلحة الأرشيف - وكلاء الجمهورية بالمحاكم- نظرة التهميش لهذه المصلحة والعاملين بها، إذ لا يزال الأرشيف يستقبل الموظفين المعاقبين أو الذين هم على أبواب التقاعد.
- ✓ وجود معظم مصالح الأرشيف بالطابق الأرضي، وأحيانا كثيرة تحت مستوى الأرض (قبو)، مما يؤدي إلى التعرض لتسرب مياه الأمطار والفيضانات والرطوبة العالية وسوء التهوية....
- ✓ عدم توفير القاعات الملائمة لحفظ ومعالجة الأرشيف حسب المعايير العلمية المعترف بها عالميا.
- ✓ نقص كبير في الوسائل والمعدات الخاصة بالعمل الأرشيفي إذ تقتصر الإمكانات على بعض الرفوف الحديدة والعلب الأرشيفية والتي كثيرا ما تكون غير متوفرة بالأعداد الكافية.
- ✓ عدم فصل المكاتب عن المخازن، مما يسبب تعرض معظم الأرشيفيين لأمراض الحساسية نتيجة لاحتكاكهم الدائم بالغبار ورائحة الورق.
- ✓ عدم التشجيع على العمل، مما يؤدي إلى إحباط المختصين الراغبين في تطوير وتحسين وضع مصالح الأرشيف بالمحاكم.
- ✓ عدم التزام بعض المسؤولين بتطبيق القوانين التي تضمن السير الحسن للعمل الأرشيفي، كإعطاء أوامر بالدفع العشوائي للوثائق دون تسليم جدول دفع ولا معالجتها من طرف المصلحة المنتجة.

كل هذه المشاكل وغيرها لا تزال إلى يومنا هذا تؤثر سلبا وبدرجة كبيرة على العمل الأرشيفي والأرشيف القضائي.

9- أهم محطات عصرنة قطاع العدالة بالجزائر: إن إصلاح العدالة وعصرنتها هما وجهين لعملة واحدة ولا يمكن الفصل بينهما، إذ يعتبر مشروع

عصرنة قطاع العدالة من انجح مشاريع التحول الالكتروني في الإدارات العمومية بالجزائر، وقد اثبت المشروع فعاليته منذ بداية تطبيقه لتحسين خدمات مرفق القضاء تماشيا مع تطورات العصر التكنولوجية قصد تقديم أجود الخدمات للمتقاضين. وتتلخص أهم محطات عصرنة القطاع في النقاط التالية:

إنجاز أرضية للانترنت (ISP)[18]: منذ نوفمبر 2003 تم تزويد قطاع العدالة بممول للدخول إلى عالم الانترنت ذو نوعية رفيعة خاصة بالقطاع، من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل مؤسسة معنية، وتسمح له بإنشاء وتسيير ذاتي لاتصالاته الإلكترونية وتعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة.

إنجاز موقع الكتروني لوزارة العدل[19]: تم إنشاؤه في أواخر نوفمبر 2003 يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس، أما عن المحتوى الحالي لهذا الموقع فإنه يتضمن معلومات متنوعة حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه ونشاطاته، وكذا الخدمات التي يقدمها لعامة الناس، كما يحتوي على معلومات قانونية عامة من خلال الموقع www.majustice.dz بالإضافة إلى تطوير الانترنت لأجل الاتصال الداخلي بين موظفي العدالة ويساعد في العمل المشترك بين مختلف المصالح. هذه الوسيلة بدأ العمل بها كمرحلة أولى في الإدارة المركزية قبل أن تعمم إلى كل الجهات القضائية سنة 2005، و بين سنتي 2005 و 2009 تم إنجاز مواقع ويب للمجالس القضائية، تتضمن هذه المواقع معلومات حول نشاطات هذه المجالس القضائية كل على حدى.

كما تم إنجاز مواقع ويب للمؤسسات والهيئات القضائية التالية: المحكمة العليا، مجلس الدولة، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها، مركز البحوث القانونية والقضائية، أما على مستوى موقع الويب الخاص بوزارة العدل www.majustice.dz تم فتح بريد إلكتروني contact@majustice.dz للإجابة في وقت قياسي على أسئلة المواطنين، واستفادت جميع مديريات الإدارة المركزية بعناوين إلكترونية للاستفادة من خدمات البريد الإلكتروني والعناوين هذه أخذت الشكل التالي @majustice.dz (اسم الجهة القضائية)، كانت هناك تحديثات جديدة في المجال حيث في سنة 2010 تم فتح نافذة تسمح

لكل متقاض الإطلاع على قضيته من خلال اسم المستخدم وكلمة المرور الصادرين من الجهة القضائية المجدولة لقضيته.

إنشاء بوابة القانون[20]: تم إنشاؤها في أواخر نوفمبر 2003 تضع تحت تصرف المتخصصين في القانون كل الوثائق المتعلقة بالتشريع، التنظيم، الاجتهاد القضائي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ويعمل هذا الموقع على تنمية المجموعة التشريعية والتنظيمية للجريدة الرسمية الصادرة منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا، وهو مزود بمحرك بحث حسب الموضوع وإمكانية النسخ على قرص مضغوط، و قد انطلق العمل الفعلي لهذا الموقع بداية من جوان 2006 تحت الرابط www.droit.mjustice.dz.

إنجاز الجدول التحليلي[21]: يعبر عن نظام يسمح بجمع كل الإحصائيات المتعلقة بالقطاع والتي يمكن من خلالها إجراء حصيلة تساهم في رسم الإستراتيجية المستقبلية، تم الشروع في إعداده في ديسمبر 2003 واستلمت الطبعة الأولى منه في فيفري 2004، و يعتبر بالنسبة للمسؤولين وسيلة لتنظيم القطاع حيث يوفر في آن واحد قراءة حقيقية شاملة (الخريطة القضائية الحالية، توزيع الهيئات القضائية، الموارد البشرية والمادية، حجم النشاط) ومؤشرات تحليلية للتطور في نفس الوقت .

إنشاء نظم معلومات مختلفة وهي: وهي برامج تم استحداثها لتسهيل أداء الخدمات العمومية التي يقدمها مرفق القضاء للمتقاضين، أهمها[22]:

- **الخريطة القضائية:** وهي نظام آلي يساعد على اتخاذ القرارات، انطلق سنة 2005، كأداة مساعدة في تسيير الجهات القضائية من حيث توزيع الموارد البشرية، التمكن من إعداد خطة حركة القضاة السنوية بسهولة، تحديد احتياجات الجهات القضائية من قضاة وموظفين
- **نظام تسيير الموارد البشرية:** وهو نظام آلي خاص بكل ما يتعلق بالموارد البشرية من قضاة وموظفين في مختلف الأسلاك،
- **نظام صحيفة السوابق العدلية:** وهو نظام مهم جدا قدم خدمات حقيقية من خلال إمكانية استخراج صحيفة السوابق العدلية رقم 03 بالنسبة للمواطنين في أي وقت ومن أي جهة قضائية عبر التراب الوطني، والصحيفة رقم 02

بالنسبة للإدارات، وحتى الجهات القضائية المختلفة من خلال منحها معلومات عن السجناء للتمكن من اتخاذ القرارات الحساسة في وقت قصير[23].

- **نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية:** SGDJ وهو نظام يسمح بمتابعة سير القضية أو الملف منذ تسجيله إلى غاية الفصل فيه، كما يمكن من استعلام المواطنين على قضاياهم من خلال مصلحة الاستعلامات بالمحاكم والمجالس القضائية بكل سهولة ويسر[24].
- **النظام الآلي لتسيير الأرشيف التاريخي:** يتكفل هذا النظام بفئة المحبوسين أثناء فترة حرب التحرير الكبرى ويهدف إلى تقديم خدمة للمساجين القدامى إبان حرب التحرير وذويهم، وحفظ هذه الوثائق المهمة والحصول على وثائق إثبات تواجدهم بالسجون الاستعمارية، وكذلك من اجل الحفاظ على الذاكرة الوطنية[25].

وغيرها من الأنظمة مثل: نظام تسيير ومتابعة المسار المهني للقضاة وأمناء الضبط، نظام تسيير ومتابعة المحبوسين، نظام تسيير الأوامر بالقبض، نظام السوار الالكتروني، مركز النداء لاستقبال شكاوي المواطنين والقضاء على البيروقراطية.

10- **آفاق الأرشيف القضائي ضمن مشروع عصرنة قطاع العدالة بالجزائر:** وكآفاق عصرنة القطاع في الشق الخاص بالأرشيف القضائي، تعمل المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة على التحضير لإطلاق تطبيقة خاصة بتسيير الأرشيف القضائي[26]، ذلك وان التطبيقة المعتمدة حاليا SGDJ لا تقدم الحقول اللازمة لخدمة مصالح الأرشيف بمختلف الجهات القضائية من محاكم ومجالس، حيث نجد على التطبيقة في الجزء المخصص للأرشيف القضائي إمكانية تسجيل بيانات حركة وإيداع الأرشيف لا غير، وهي نفس الحقول الموجودة في السجلين الورقيين الخاصين بالحركة والإيداع على مستوى مصالح الأرشيف.

وقد دعت اقتراحات إطارات الإدارة المركزية لوزارة العدل ورؤساء ونواب عامين لمجالس قضائية في إطار لقائهم بوزير العدل للتباحث حول سبل تحسين أداء القطاع وعصرنته إلى ضرورة تحديث وتحيين النصوص القانونية

لمواكبة التطورات الحاصلة من حيث المفاهيم والمصطلحات التقنية والتكنولوجية، استحداث تطبيقة خاصة بتسيير المكتبات على مستوى المحاكم والمجالس وتطبيقة خاصة بتسيير الأرشيف القضائي[27].

وبعد التقارير المرفوعة من طرف الوثائقيين أمناء المحفوظات، العاملون على مستوى مختلف الجهات القضائية بمصالح الأرشيف، حول الوضعية التي آلت إليها مصالحهم ومن أجل التكفل بهذا الكم الهائل من الوثائق، حيث أن القاعات لم تعد كافية لاستيعاب مختلف الوثائق الناجمة عن تزايد وتيرة النشاط القضائي، وجب الأخذ بعين الاعتبار التفكير الجاد من طرف المديرية الفرعية للوثائق والمحفوظات، للعمل على تحقيق انطلاقة جديدة وقفزة نوعية لتسيير الأرشيف القضائي بطريقة علمية سليمة تستجيب للمعايير و المقاييس المعمول بها في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة.

حيث تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأرشيفيين المكلفين بتسيير الأرشيف القضائي، وتم تكوين 676 من وثائقيي أمناء المحفوظات من سنة 2005 إلى غاية سنة 2019، و بالتالي يوجد حاليا على الأقل موظف متكون واحد على مستوى مصلحة أرشيف في كل جهة قضائية.

ولتحقيق قفزة نوعية جادة في مجال عصرنة قطاع العدالة، وتسيير الكتروني فعال دعت وزارة العدل موظفيها من رتبة وثائقي أمين محفوظات لعقد دورة تدريبية بالمركز الجهوي للأرشيف القضائي بقسنطينة يوم السبت 08 فيفري 2020 بعنوان: "تسيير و تنظيم الأرشيف القضائي"[28]، وذلك للعمل بالتنسيق مع المديرية العامة لعصرنة العدالة على إنجاز تطبيقة خاصة بتسيير الأرشيف القضائي، تحسبا لتوحيد مناهج تسيير و متابعة مسار حياة الوثيقة في جل أشكالها، وكذلك اقتفاء أثرها ومن بين أهم النقاط التي تم النظر فيها ما يلي[29]:

- ✓ استعمال التكنولوجيا الحديثة عن طريق خلق برمجية جديدة خاصة بتسيير الأرشيف القضائي.
- ✓ رقمنة الأحكام والقرارات، وخاصة أصولها بما فيها العقود التوثيقية.
- ✓ رقمنة الأرشيف التاريخي المتواجد على مستوى كل محكمة.

- ✓ وضع نظام آلي مستحدث و جديد لتسيير الأرشيف القضائي على مستوى كل الجهات القضائية يسيره أرشيفيو القطاع .

والشكل الموالي يوضح واجهة تسيير الأرشيف القضائي من خلال برمجية جديدة قيد الإنجاز من طرف المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة:

شكل يبين واجهة تطبيقة الأرشيف القضائي قيد الإنجاز – وزارة العدل[30]

ويهدف هذا التوجه إلى وضع الأسس التقنية، والمعيارية، والتنظيمية، لرفع التحديات المتعلقة بحماية وتثمين الأرشيف القضائي للدولة الجزائرية، والحرص على رقمنته كليا وصيانة الذاكرة المؤسساتية والجماعية من كل خطر قد يحدق بها جراء العوامل الطبيعية أو البشرية، المؤثرة سلبا على حياة الوثيقة الأرشيفية وما تكتنزه من معلومات تخص المؤسسات والأشخاص وكذلك تخفيف الضغط على عمل الأرشيفي، وسهولة وصوله إلى المعلومة .

كما يراد من وراء هذا الإنجاز الجاري، الارتقاء إلى ركب العولمة وولوج مجال تكنولوجيات الأرشفة الإلكترونية بمواصفات عالمية من تصميم أيادي جزائرية .

خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة نحاول التأكيد على أهمية الأرشيف في حفظ الذاكرة الوطنية، وخاصة الأرشيف القضائي لأنه يحفظ حقوق الأفراد والجماعات، وهذا ما يجعلنا ندعو كل المسؤولين والقائمين على قطاع العدالة بالجزائر إلى الاهتمام بالأرشيف القضائي ومحاولة تحسين وضعيته وتطويره، من خلال إيجاد آليات جديدة لتنظيمه ومعالجته وتسييره وحفظه في أحسن الظروف، وذلك بتوفير الشروط المادية والبشرية اللازمة. إضافة إلى حثهم على الإسراع في إطلاق مشروع رقمنة الأرشيف القضائي، خاصة وأننا وقفنا شخصيا أثناء عملنا السابق كوثائقية أمينة محفوظات محلل بإحدى المحاكم الجزائرية، على تلف وضياع العديد من الوثائق الأصلية والمهمة خاصة منها أصول الأحكام التي تعود للفترة الاستعمارية وحتى قبلها، فرقمنة هذه الوثائق يضمن بقائها وحفظها من التلف بفعل التأثيرات الطبيعية أو جراء الإهمال أو كثرة الاستعمال .

كما قد خلصت الباحثة من خلال عملها في مجال الأرشيف القضائي، ومن خلال ما تم تقديمه في هذه الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أهمها:

- ✓ بالرغم من المجهودات التي تبذلها وزارة العدل لعصرنة القطاع وتطويره، إلا أن الأرشيف القضائي يبقى آخر اهتماماتها.
- ✓ عدم الأخذ في عين الاعتبار جزئيات تسيير مصالح الأرشيف القضائي بالمحاكم والمجالس القضائية أثناء تصميم نظام SGDJ، زاد من تهميش هذه المصالح وبقائها على حالها من حيث حالتها المزرية واستمرار العمل بالشكل التقليدي .
- ✓ قلة العنصر البشري المتخصص والمؤهل في مجال الأرشيف، وان وجد فهو غير كاف وغير مكون للتعامل مع التكنولوجيات.
- ✓ تسجيل بعض المحاولات الشخصية والبسيطة من طرف الوثائقيين العاملين في بعض المجالس القضائية والمحاكم لمعالجة وتنظيم وترتيب مصالح الأرشيف التي هم مسؤولين عنها، لكنها تبقى مبادرات لا تلقى التشجيع من طرف المسؤولين.

- ✓ مشروع رقمنة الأرشيف القضائي الذي تحضره المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة سيحقق قفزة نوعية في مجال تسيير الأرشيف القضائي، واستجابته لتلبية احتياجات المؤسسات والأفراد في اقل وقت وباقل جهد، وخاصة في القضاء على مشكلة تكدس الوثائق وضيق مساحات الحفظ والتخزين.
- ✓ فكرة إشراك الوثائقيين أمناء المحفوظات العاملين بقطاع العدالة واستشارتهم قبل إطلاق مشروع رقمنة الأرشيف القضائي من خلال اللقاءات المقامة مؤخرا بينهم وبين ممثلي المديرية العامة لعصرنة العدالة، من شانها رفع معنوياتهم وتحفيزهم لبذل مجهود اكبر في سبيل النهوض بالأرشيف القضائي من جهة، ومن جهة أخرى تساعد الآراء المقترحة من طرفهم القائمين على المشروع في تقديمهم له بصورة كاملة.

كما ترى الباحثة من خلال هذه النتائج انه هناك مجموعة من **التوصيات والمقترحات** التي قد تساهم في تحسين وضعية الأرشيف القضائي بالجزائر وهي:

- ✓ إقناع المسؤولين على مختلف الجهات القضائية خاصة المحاكم بأهمية مصلحة الأرشيف في تكملة العمل القضائي والإداري بالمحكمة، وضرورة الاهتمام بها من حيث الإمكانات المادية والبشرية واحترام قوانين تسيير وتنظيم الأرشيف المتعارف عليها في التشريع الجزائري.
- ✓ إعطاء الفرصة للمتخصصين في الأرشيف والعاملين في قطاع العدالة لتقديم المقترحات وتطبيق أفكارهم التي قد تكون إبداعية وتحقق التميز في مجال تسيير وتنظيم الأرشيف القضائي.
- ✓ تكوين الوثائقيين أمناء المحفوظات بصورة دورية حول كل ما يتعلق بتسيير الأرشيف القضائي وتنظيمه وحفظه وإتاحته خاصة من الناحية التكنولوجية.
- ✓ برمجة محاضرات حول الأرشيف القضائي ضمن المحاضرات الدورية التي تلقى من طرف القضاة والموظفين المتميزين بشكل دوري في كل الجهات القضائية

- ✓ إعداد دليل عمل منهجي خاص بتسيير الأرشيف القضائي، ليكون بمثابة خارطة الطريق بالنسبة للموظفين بمصالح الأرشيف القضائي خاصة حديثي التوظيف.
- ✓ مراجعة النصوص القانونية الخاصة بالأرشيف القضائي، ومحاولة سن تشريعات جديدة تتوافق والتطورات الجديدة في مجال تسيير وتنظيم الأرشيف.
- ✓ تقديم بعض التسهيلات لمختص الأرشيف في التصرف بما يراه مناسبا لصالح المصلحة لأنه يعرف على قطاع العدالة التشدد في الكثير من الإجراءات الإدارية حتى وان كانت لا تؤثر على سير المصالح.

الهوامش:

[1]- بن شهيدة، محمد، التجربة الجزائرية في مجال الأرشيف القضائي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة المسيلة، ع02، مج 09، 2019، ص 96-112.

[2]- بن شهيدة، محمد، تسيير الأرشيف القضائي: مجلس قضاء مستغانم نموذجا، رسالة ماجستير، وهران: جامعة السانية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، 2011.

[3]- بوبكر، صبرينة؛ خمايسية حفيظة، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية : قطاع العدالة أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسة، XX، ع XX، 20xx، ص 204 -230

[4]- الموسوعة العربية الشاملة، ما معنى الأرشيف وأقسامه، [على الخط]، متاح على الموقع: تمت الزيارة في 2020/07/19، على الساعة 22.43
https://www.mosoah.com/references/archives

[5]- زيان، حسينة، تقفي أثر الأرشيف القضائي: مصلحة أرشيف مجلس قضاء وهران نموذجا، رسالة ماجستير، وهران: جامعة السانية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، 2013، ص50.

[6]- مرسوم تنفيذي رقم 96-168 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1416 الموافق 13 مايو سنة 1996، يحدد كيفيات تسيير الأرشيف القضائي وحفظه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ماي 1996

[7]- الأمر رقم 65- 278 المؤرخ في 1965/11/16، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 96، نوفمبر 1965.

[8]- المرسوم رقم 66-171 المؤرخ في 1966/06/08، المتضمن نقل الوثائق من جهة قضائية إلى أخرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع50، 1966 50.

[9]- الأمر رقم 70-91 المؤرخ في 1970/12/15، المتضمن تنظيم الوثائق التوثيقية... الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . ديسمبر 1970

[10]- الأمر رقم 71-36 المؤرخ في 1971/06/03، المتضمن إقامة مركز الأرشيف الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 49، جوان 1971

[11]- الأمر رقم 72-20 المؤرخ في 1972/12/10، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة التربية .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ديسمبر 1972

[12]- المرسوم رقم 77-67 المؤرخ في 1977/03/20، المتعلق بالأرشيف الوطني . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . ع 27، مارس 1977.

[13]- القانون 88-09 المؤرخ في 1988/01/26، المتعلق بالأرشيف الوطني . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . ع 04 ، جانفي 1988 .

[14]- مرسوم تنفيذي رقم 96-168 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1416 الموافق 13 مايو سنة 1996، يحدد كيفيات تسيير الأرشيف القضائي وحفظه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ماي 1996.

[15]- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 8 صفر عام 1419 الموافق 3 يونيو سنة 1998 يحدد طبيعة الأرشيف القضائي ومدة حفظه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 53، يونيو 1998

[16]- الجدولين الملحقين هما جدولين يتضمنان رزنامة حفظ الوثائق القضائية من خلال: نوع الوثائق القضائية ، آجال حفظها بالجهات القضائية، مآل هذه الوثائق إما الحفظ على مستوى مراكز الأرشيف الجهوية أو الولائية، وإما الإيداع إلى مركز الأرشيف الوطني، وإما الإتلاف.

[17]- معلومات شخصية باعتبار الباحثة احد المشاركين في هذه المسابقة

[18]- العباسي، إيمان. عصرنة قطاع العدالة، [على الخط] متاح على الموقع: تاريخ الزيارة 2020/4/11 ، على الساعة (22:11)
.http://research1514.blogspot.com/2015/02/blog-post.html

[19]- بواشري، أمينة ؛ سالم، بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر: عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017) . المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3 ، مج 06، ع11، جانفي 2018، ص 202- 237.

[20]- بوبكر، صبرينة؛ خمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 204 -230

[21]- بواشري، أمينة ؛ سالم، بركاهم، المرجع السابق، ص 215.

[22]- بواشري، أمينة ؛ سالم، بركاهم، المرجع السابق، ص 216.
[23]- بوبكر، صبرينة؛ خمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 222.
[24]- بوبكر، صبرينة؛ خمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 222.
[25]- بوبكر، صبرينة؛ خمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 223-224.
[26]- معلومات مستقاة من مقابلة شخصية مع زيداني عبد النور وثائقي أمين محفوظات بمحكمة بريكة، يوم 2020/05/09
[27]- وكالة الأنباء الجزائرية، مسؤولو وزارة العدل يبحثون سبل تحسين أداء القطاع وعصرنته، [على الخط] متاح على الموقع: تمت الزيارة في 2020/07/19، على الساعة 12.50
http://www.aps.dz/ar/algerie/84505-2020-02-29-16-31-21
[28]- صفحة جريدة الخبر اليومية، عدد السبت 08 فيفري 2020، الجزائر، اليوم التدريبي حول كيفية تسيير وتنظيم الأرشيف بالمدينة الجديدة علي منجلي، قسنطينة، تمت الزيارة في 2020/05/10، على الساعة 22.40. [على الخط] متاح على الموقع:
https://web.facebook.com/watch/?v=741461183045001
[29]- موقع جريدة المساء الالكترونية، عدد الأحد 09 فبراير 2020، الجزائر، تنظيم وتسيير الأرشيف القضائي، [على الخط] متاح على الموقع: تمت الزيارة في 2020/05/10، على الساعة 23.02.
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/76719
[30]- معلومات مستقاة من مقابلة شخصية مع زيداني عبد النور وثائقي امين محفوظات بمحكمة بريكة، يوم 2020/05/09 .